تحديات قائمة:

السيناريوهات المحتملة لإجراء الانتخابات الليبية القادمة

العدد 1390، 10 نوفمبر 2021

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات الليبية في 7 نوفمبر الجاري عن فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، فضلاً عن كشف الشروط الواجب توافرها في المرشح للانتخابات الرئاسية، وقد أشار رئيس المفوضية، عماد السائح إلى أن البلاد ستكون بمنزلة دائرة انتخابية واحدة يتنافس فيها مرشحو الاستحقاقات الرئاسية كافة، حيث يتطلب فوز أحد المرشحين في الجولة الأولى الحصول على 50% + 1 من إجمالي عدد الأصوات، وإن لم يحصد أي من المرشحين هذه النسبة يتم اللجوء إلى الجولة الثانية التي يتنافس فيها المرشحان الحاصلان على أكثر الأصوات في الجولة الأولى.

مشهد مرتبك

على الرغم من دعم المجتمع الدولي لإنجاز الانتخابات في موعدها المقرر في 24 ديسمبر المقبل، فإنه لا يزال هناك عدد من التحديات التي قد تعرقل إجراءها، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1- سيولة أمنية في الغرب: على الرغم من الاستقرار النسبي الذي شهده الداخل الليبي منذ قرار وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، وما ارتبط به من تجميد المواجهات العسكرية بين الشرق والغرب، فإن هذا لم يترتب عليه وقف الاقتتال الدائر بين الميليشيات المسلحة المنتشرة في غرب ليبيا، والتي تندلع من فترة لأخرى.

وقد بدأت الأوضاع الأمنية تتدهور بشكل متزايد خلال الفترة الأخيرة، وهو ما ارتبط بوجود محاولات تهدف إلى تعطيل إجراء الانتخابات، أو لضمان سيطرتها على المناطق ذات الوزن النسبي المؤثر في عملية التصويت، أو حتى لتعزيز هيمنتها ومكتسباتها وفرض سياسة الأمر الواقع.

2- صراعات سياسية حادة: تشهد العلاقات القائمة بين أعضاء السلطة الانتقالية أزمات داخلية متفاقمة، فإلى جانب التوترات التقليدية بين حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب في طبرق، اندلعت خلافات بين الحكومة والمجلس الرئاسي، والتي تجسدت بوضوح مؤخراً حول ملف إقالة وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش، وكذلك داخل حكومة عبدالحميد الدبيبة ذاتها، كما في الخلافات بين الأخير والنائب الأول لرئيس الحكومة الليبية حسين القطراني.

تحديات قائمة: السيناريوهات المحتملة لإجراء الانتخابات الليبية القادمة، تقديرات المستقبل، العدد 1390، 10 نوفمبر 2021، أبوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

3- الخلاف حول قانون الانتخابات: لاتزال هناك توترات حادة بين الأطراف الليبية بشأن قانوني الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فعلى الرغم من اعتماد المفوضية العليا للانتخابات على القانونين الصادرين عن البرلمان الليبي، فإن الرفض لا يزال مستمراً من قبل المجلس الأعلى للدولة، الذي تهيمن عليه جماعة الإخوان المسلمين للقانونين ومساعيه لعرقلة إجراء الانتخابات.

وقد ازدادت الأمور تعقيداً بعد تدخل البعثة الأممية، ومطالبتها البرلمان بإجراء بعض التعديلات على القوانين المنظمة للانتخابات، تتضمن إزالة العوائق أمام ترشح شاغلي المناصب الانتقالية في الدولة، في إشارة إلى عبدالحميد الدبيبة رئيس الحكومة، والذي كشف عن نيته الترشح، فضلاً عن طلب تعديل موعد الانتخابات البرلمانية بحيث يتم إجراء الاستحقاقات البرلمانية والرئاسية بشكل متوازٍ في موعدها المقرر، وهو ما يفتح الباب أمام أزمة قانونية جديدة.

4- محاولة إخراج المرتزقة: تعكس المتغيرات الراهنة وجود توافق أوروبي - أمريكي بشأن تسوية الأزمة الليبية، خاصة فيما يتعلق بملفي الانتخابات وخروج المرتزقة والقوات الأجنبية، وهو ما ينعكس بوضوح في البيانات المشتركة التي تصدر بشكل متكرر عن سفارات هذه الدول، وإن كانت الولايات المتحدة لا تمارس أي ضغوط في الواقع العملي على تركيا لإخراج المرتزقة السوريين، ويبدو أن واشنطن تعمد إلى توظيف الدور التركي كورقة لمساومة روسيا لإخراج مرتزقتها من شرق ليبيا.

ولذلك، فإنه في الوقت الذي تستعد فرنسا لاستضافته مؤتمر دولي حول ليبيا في 12 نوفمبر الجاري للخروج بموقف أوروبي - أمريكي موحد لإخراج المرتزقة، فإنه لا يتوقع أن يخرج عن المؤتمر أي نتائج سوى المناشدات الدولية بإخراجهم.

السيناريوهات المحتملة

في إطار المعطيات السابقة، يمكن طرح ثلاثة سيناريوهات محتملة بشأن مسارات المرحلة المقبلة المرتبطة بالانتخابات، تتمثل فيما يلي:

1- سيناريو تأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى: على الرغم من وجود تحركات داخلية مكثفة من مفوضية الانتخابات لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدها في ديسمبر القادم، فإن ثمة مؤشرات تعزز من احتمالية تأجيلها، تتمثل أبرز هذه المؤشرات في محاولات أعضاء السلطة الانتقالية عرقلة إجراء الانتخابات على الرغم من إعلانهم الرسمي بالالتزام بموعد الاستحقاقات.

وتتمثل أبرز المؤشرات على إمكانية تأجيل الانتخابات في العوامل التالية: تأكيد تقرير صادر عن موقع "أفريكا أنتليجنس" (Africa Intelligence) الفرنسي إلى ضغوطات تقوم بها عائلة آل الدبيبة لتأجيل الانتخابات، وهو الأمر ذاته الذي أكده نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية حسين القطراني، والذي ألمح إلى أن "كل من هو في السلطة حالياً لا يريد إجراء الانتخابات".

كذلك، يمثل قانون الانتخابات مشكلة أخرى، خاصة إذا ما تم قبول الدعوة القضائية التي تقدم بها رئيس مجلس الدولة، خالد المشري، للطعن على دستورية قانون الانتخابات الرئاسية، مع بقاء احتمالية الطعن مطروحة حتى في حال إنجاز الانتخابات.

ومن جهة ثالثة، فإن تردي الوضع الأمني في غرب ليبيا، في ظل هيمنة الميليشيات المسلحة على المشهد، مع محاولات من قبل عناصر الإخوان، وفي مقدمتهم قيادات مجلس الدولة الاستشاري التلويح باستخدام العنف المسلح للحيلولة من دون إجراء الانتخابات في منطقة الغرب الليبي يمثل عاملاً مرجحاً لتأجيلها، خاصة بعد التحركات التي يقوم بها خالد المشري من خلال الاجتماعات بعدد من عمداء وأعيان مدن غرب ليبيا، لتحريضهم على منع الانتخابات في مناطقهم.

ويضاف لذلك دور العامل الخارجي، خاصة تركيا، في عرقلة إجراء الانتخابات للحفاظ على مناطق نفوذها، والتي قد تخسر وجودها العسكري هناك في حالة انتخاب رئيس لا ينتمي لتيار الإخوان المسلمين.

ويلاحظ أن تأجيل الانتخابات من دون وضع إطار زمني محدد سوف يدفع ببعض الأطراف الداخلية للتشكيك في شرعية حكومة الوحدة بعد تاريخ 24 ديسمبر المقبل، ومن ثم عودة الحكومة الموازية في شرق ليبيا، وترسيخ الانقسام الداخلي، مع تصاعد احتمالات عودة الصراع المسلح بين الشرق والغرب، وهو السيناريو الذي حذرت منه وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش.

2- سيناريو تعديل الخريطة الأممية: يقوم هذا السيناريو على تدخل الأمم المتحدة مدعوماً من قبل القوى الدولية بطرح مبادرة جديدة تتضمن إطاراً

زمنياً جديداً للانتخابات البرلمانية والرئاسية لا تتجاوز الستة أشهر، يسبقها حلحلة لأغلب الملفات الخلافية، وفي مقدمتها القوانين المنظمة للانتخابات وشروط الترشح، وملف المرتزقة والقوات الأجنبية.

وربما يدعم هذا السيناريو دعوة المبعوث الأممي، يان كوبيتش، في 30 أكتوبر الماضي بشأن إدخال بعض التعديلات حول القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهو ما جاء بالتوازي مع مبادرة عضو المجلس الرئاسي، عبدالله اللافي، والتي تنطوي على مقترح مفصل لخريطة طريق سياسية جديدة، تتضمن تأجيل موعد الانتخابات إلى ربيع 2022، بدلاً من الموعد المحدد في 24 ديسمبر المقبل. كذلك، هناك تلميحات إلى وجود مقترح فرنسي سيتم طرحه خلال مؤتمر باريس المقبل، ربما ينطوي على مبادرة جديدة بشأن تعديل خارطة الطريق الأممية ووضع جدول زمني جديد.

3- سيناريو إجراء الانتخابات في موعدها: هناك مؤشرات ربما تعزز احتمالية هذا السيناريو، لعل أبرزها هو استمرار التحضيرات اللوجستية استعداداً لعملية التصويت، فضلاً عن إعلان العديد من الأطراف الفاعلة في الداخل عن ترشحها للانتخابات، في مقدمتهم خليفة حفتر، وفتحي باشاغا مع وجود مؤشرات على استعداد سيف القذافي لإعلان ترشحه، كما أن التحركات المكثفة للدبيبة استعداداً لإعلان ترشحه في الانتخابات تعكس مؤشراً محتملاً على تخلي الإخوان عن سياسة عرقلة الانتخابات إلى دعم إجرائها، خاصة أن الدبيبة يعد محسوباً على تيار الإخوان المسلمين، وإن كان من الملحوظ أنه لم يتم حسم الموقف القانوني لإمكانية ترشح الدبيبة حتى الآن.

وربما تمثل الضغوطات الدولية، الأمريكية والأوربية بالأساس، والأممية مؤشراً آخر بشأن إمكانية إنجاز الانتخابات في موعدها، خاصة بعد إعلان نائبة الأمين العام للأمم المتحدة روزماري ديكارلو في 22 أكتوبر الماضي وصول مجموعة من المراقبين الدوليين إلى ليبيا.

تحديات قائمة

يلاحظ أنه حتى في حالة نجاح ليبيا في إجراء الانتخابات في موعدها، فإنها لاتزال تواجه بعض التحديات التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1- محاولة إعاقة التصويت في الغرب: ففي حالة إنجاز الانتخابات في موعدها، فلا توجد أي ضمانات بشأن منع حدوث انفلات أمني يعرقل عملية التصويت أو يؤثر في سير العملية الانتخابية، خاصة في منطقة الغرب الليبي، والتي تتراجع فيه سلطة الدولة لصالح طيف واسع من الميليشيات، سواء المنضوية تحت مظلة حكومية أو خارجة عنها.

2- رفض نتائج الانتخابات: يلاحظ أن هناك إشكالية أخرى تتعلق بمدى القبول المتوقع بالنتائج التي ستسفر عنها عملية الاقتراع، إذ إن الطرف الخاسر سيرفض غالباً نتائج الانتخابات، وهو ما قد يفتح المجال أمام سيناريو التقسيم والحرب الأهلية، خاصةً أن القائد الإخواني، خالد المشري، كان قد لوح باللجوء للعنف حال فوز حفتر بالانتخابات الرئاسية.

3- مخاطر شرذمة أصوات الناخبين: هناك معضلة أخرى تتعلق بخريطة المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية، والتي ربما تؤدي إلى تفتت أصوات الناخبين بين أطراف مدعومين من القاعدة الشعبية نفسها، وهو ما ينطبق بالأساس على كل من حفتر وسيف الإسلام وكذلك عقيلة صالح، وهو ما قد يؤدي إلى خسارة هذه الأطراف وحسم الفوز لصالح طرف آخر حال عدم التنسيق بينهم.

وفي الختام، يبدو أن ثمة تحركات دولية وإقليمية مكثفة للبحث عن صيغة توافقية بشأن مسارات الأزمة الليبية وتجنب العودة إلى المربع الأول، وعلى الرغم من أن المعطيات الراهنة تعزز من سيناريو إجراء تعديلات على خارطة الطريق تتضمن إطار زمني جديد للانتخابات البرلمانية والرئاسية، فإن الحراك الدولي والإقليمي والاتصالات المكثفة بين الفواعل كافة ربما تفرز صيغة توافقية جديدة تدفع نحو إجراء الانتخابات في موعدها.

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

عن المركز

مركز تفكير Think Tank مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار، وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير «المستجدات» المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

تقديرات المستقبل

تحليلات موجزة تصدر أسبوعياً لتغطية أبرز التطورات الإقليمية والدولية المؤثرة على منطقة الشرق الأوسط والتي تدخل في مجالات اهتمام برامج المركز، وهي: التحولات السياسية، والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية.

ص.ب. 111414 أبوظبي - إ.ع.م.
هاتف: 24444513 971+
فاكس: 24444732 971+
بريد إلكتروني: info@futureuae.com
www.futureuae.com

يمكن قراءة تقديرات المستقبل على الرابط التالي: https://bit.ly/3gc65aG

ISSN: 2789-5041
ISSN: 2789-5033

المحرر المسؤول: د. شادي عبدالوهاب منصور